

كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد
الدولي والبنك الدولي في 26 أبريل 2020

السيد المدير العام، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، زملائي السادة المحافظون
بداية، اسمحوا لي أن أترحم على أرواح ضحايا هذا الوباء في بلداننا وأن أُعبر عن تقديري
لكل الرجال والنساء الذين يواجهونه كل يوم بشجاعة وبسالة.

السيد المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، السادة المحافظون،
كما تعلمون، أدت هذه الأزمة الصحية العالمية، التي لم يسبق لها مثيل، إلى ظهور حالات
طوارئ اقتصادية ممزوجة بحالات طوارئ اجتماعية.

تطلبت هذه الحالات، رد فعل سريع تجسد في استخدام أدوات السياسات النقدية وكذا
التخفيف من القيود الاحترازية المفروضة على البنوك. كما تم اللجوء إلى سياسات مالية
توسعية.

وسيترتب عن هذه السياسات الظرفية الطارئة، تفاقم بعض العجزات في الميزانية، والذي
سيؤدي تمويله، بالنسبة لعدد كبير من دول منطقتنا، إلى ارتفاع نسبة الدين العمومي الداخلي
و كذا الدين الخارجي.

علاوة على ذلك، فإنّ نشوء العجز المزدوج (الميزانية وميزان المدفوعات) في الدول المنتجة
للبنترول في سياق انهيار أسعار البنترول، سيُشكّل تحدّيًا كبيرًا في المستقبل.

كما سيؤدي كل من انخفاض الطلب وتداعيات الحجر الصحي إلى ظهور، في ما يخص
النظام المصرفي، مخاطر جديدة تصاعدية في مجال المستحقات غير المنتجة.

وهكذا، تظهر أمامنا أربع تحديات رئيسية لفترة ما بعد الأزمة يجب العمل على تجسيدها:

1. العودة إلى نمو شامل ومستدام الذي يسمح بدوره بإنشاء الثروة وفرص العمل،
2. وضع سياسات نقدية ومالية وسياسات سعر الصرف من شأنها الاستجابة تدريجياً وعلى المدى المتوسط لمشاكل العجزات في الميزانية وفي ميزان المدفوعات،
3. إنشاء آليات ديناميكية لمعالجة الديون،
4. الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

السيد المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، زملائي السادة المحافظون، فيما يخص بلدي الجزائر وفي إطار مكافحة آثار الوباء على الاقتصاد الجزائري، إتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات الوقائية، لاسيما تلك المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الإحترازية المطبقة على البنوك.

ففي 10 مارس 2020 وعلى ضوء التغيرات في الوضع الاقتصادي الناجم عن آثار الوباء وانخفاض أسعار النفط، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8% وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند مستوى 3.25% وهذا ابتداء من 15 مارس 2020. وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي إتاحة الوسائل الإضافية للمصارف والمؤسسات المالية لدعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.

أيضا، في 24 مارس 2020، أصدر بنك الجزائر مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على وجه السرعة على اتخاذ جميع التدابير لمكافحة انتشار الفيروس، وخاصة من حيث احترام شروط النظافة واحترام شروط التباعد الاجتماعي لدى العاملين والمتعاملين

على حد سواء. و تم في نفس المذكرة، تنبيه البنوك و المؤسسات المالية إلى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير النقدية، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية. وفي هذا الإطار ولتحقيق هذا الهدف، تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية، تخص على وجه الخصوص، منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء، واستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية (أجهزة الصراف الآلي) والدفع بالبطاقات المصرفية، بالإضافة إلى تزويد التجار بمحطات الدفع الإلكترونية، دون رسوم اضافية.

ودائما في إطار مكافحة آثار وباء كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني، إتخذ بنك الجزائر في 6 أبريل 2020، إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. وتتعلق هذه الإجراءات، التي يمتد مفعولها حتى 30 سبتمبر 2020، خاصة بنسب السيولة وتصنيف الديون، بالنظر إلى تأثير الوباء الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي وجميع القطاعات على المستوى الوطني. تشمل هذه الإجراءات :

1 - تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60% .

2 - إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان.

3 - منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات.

4 - يجوز للمصارف والمؤسسات المالية، منح قروض جديدة للعملاء اللذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

السيد المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي زملائي وإخواني السادة المحافظون من الواضح أن التحدّيات التي تنتظرنا تتطلب منا تعاون وتضامن الجميع. إذ نحن اليوم في مفترق طرق وقد بيّنت لنا هذه الأزمة حدود قدراتنا، فلنواجهها معًا من أجل رفاه الجميع. وأعتقد أن مجلسنا هذا يعتبر أحد أطر التشاور الممتازة لتبادل الآراء واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول باقتصاديات بلداننا إلى بر الأمان.

وشكرا لإصغائكم.